

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/21
12 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الرابعة

جنيف، ٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

يتضمن هذا التقرير استعراضاً موجزاً للاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويركز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً، واستعراضاً لأوجه الاختلاف والتكامل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات استثمار الحوافز الأجنبية، وتحليلاً موجزاً للعوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاء في التقرير

خلاصة (تابع)

أنه، إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والأزمة المالية في العديد من البلدان النامية وفي الاتحاد الروسي، ازدادت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧، فبلغت ٦٤٤ بليون دولار أمريكي. وحرك هذا النمو زيادة التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٧٠ في المائة (فبلغت ٤٦٠ بليون دولار)، هذه الزيادة التي تمت على أساس ازدياد دمج وشراء الشركات. وهذه الزيادة تتجاوز نسبة تدني التدفقات إلى البلدان النامية التي بلغت ٤ في المائة في عام ١٩٩٨، حيث استأثرت آسيا وأمريكا اللاتينية بغالبية التدفقات (بحصولها على مبلغ ٨٥ بليون دولار و٧٢ بليون دولار على التوالي) وتلقت أفريقيا نحو ٨ بلايين دولار فقط. وزاد إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا كمجموعة في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٣,٥ في المائة، فبلغ مجموعه ٢,٤ بليون دولار. وتلقت أوروبا الوسطى والشرقية ١٨ بليون دولار.

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبية نحو ٩٠ في المائة (٥١ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي) من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي الغالب اعتمدت بلدان في أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأوروبا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على استثمار الحوافظ الأجنبية كمصدر لتدفقات رؤوس الأموال، واعتمدت آسيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأفريقيا على التدفقات الرسمية. وتتصل أوجه الاختلاف والتكامل الأخرى بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبية بالعوامل الحاسمة فيهما وبآثارهما الإنمائية المختلفة، خاصة تلك التي تنشأ عن وجود قدر أكبر من التقلب في تدفقات استثمار الحوافظ الأجنبية.

وثمة عوامل ثلاثة يمكن تعيينها لبيان أوجه الاختلاف في أداء الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان؛ فهي تلعب دوراً في اختيار الشركات لأماكن الاستثمار الأجنبي وتحدد مكان استثمارها في الخارج. وهذه العوامل هي: سياسات البلدان المضيفة (بما في ذلك الإطار التنظيمي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر)، والتدابير الاستشرافية التي تعتمدها البلدان لتشجيع الاستثمار وتيسيره، وخصائص اقتصاداتها. وتشهد العوامل الثلاثة جميعها حالياً تغيرات ناتجة عن عملية العولمة.

المحتويات

الفقرات

١٢-١	أولاً - اتجاهات في الاستثمار الأجنبي.....
٨-١	ألف - اتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي أقل البلدان نمواً.....
١٢-٩	باء - صلات الترابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي.....
٢٩-١٣	ثانياً- العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية.....
١٦-١٤	ألف - إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
١٧	باء - تدابير تيسير التجارة.....
٢٠-١٨	جيم - العوامل الحاسمة الاقتصادية.....
٢٦-٢١	دال - أثر العولمة.....
٢٩-٢٧	هاء - الأثر الإنمائي.....

الأطر

الإطار ١-	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الآسيوية الخمسة الأشد تأثراً بالأزمة
الإطار ٢-	المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً

أشكال المرفق

الشكل ١-	التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات البلدان، ١٩٨٥ - ١٩٩٨
الشكل ٢-	معاملات الدمج والشراء عبر الحدود التي تتجاوز قيمتها ٣ بلايين دولار، ١٩٩٦ - ١٩٩٨

أشكال المرفق (تابع)

- الشكل ٣- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا: معاملات الدمج والشراء عبر الحدود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المناطق، ١٩٩١ - ١٩٩٨
- الشكل ٤- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٠ - ١٩٩٨
- الشكل ٥- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٩٣ - ١٩٩٨

جداول المرفق

- الجدول ١- تدفقات رأس المال: المتوسط ومعامل التباين، ١٩٩٠ - ١٩٩٨
- الجدول ٢- العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف

أولاً- اتجاهات في الاستثمار الأجنبي

ألف- اتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي أقل البلدان نمواً

١- في الوقت الذي شهد تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٨ (مقابل ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٧) ونشوء الأزمة المالية التي أصابت العديد من البلدان النامية والاتحاد الروسي في ١٩٩٧-١٩٩٨، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧، فسجلت مبلغاً قياسياً قدره ٦٤٤ بليون دولار (الشكل ١ في المرفق). واستمد هذا النمو طاقته من ازدياد التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٧٠ في المائة انطلاقاً من تزايد عمليات دمج وشراء الشركات وبنسبة هذه الزيادة أكبر من نسبة تدني التدفقات إلى البلدان النامية التي بلغت ٤ في المائة. وكانت الصفقات الضخمة عبر الحدود (عُرفت الصفقة الضخمة بأنها تلك التي تشمل معاملات تتجاوز قيمتها ٣ بلايين دولار) السمة التي تميز بها العام الماضي حيث تضاعف عددها مقارنة بالعام السابق (الشكل ٢ في المرفق). وأبرمت في البلدان المتقدمة قرابة ٩٠ في المائة من اتفاقات الدمج والشراء عبر الحدود على أساس تملك أغلبية الأسهم، ويتسم أسلوب الدخول بهذه الطريقة إلى البلدان المتقدمة بأهمية أكبر كثيراً من أهميته في البلدان النامية.

٢- وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة زيادة مثيرة فبلغت ٤٦٠,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ٧٠ في المائة عن العام السابق. وعزز الاتحاد الأوروبي مركزه كأكبر مستثمر وأكبر متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومع ذلك، يبدو من البيانات المتوفرة أن توقع صدور العملة الموحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لم يؤثر إلا تأثيراً محدوداً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وظلت الولايات المتحدة وحدها أكبر بلد مضيف ومنشأ للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت التدفقات إليها ١٩٣ بليون دولار وبلغت التدفقات منها ١٣٣ بليون دولار. وقاربت التدفقات إليها ضعف المستوى الذي بلغته في عام ١٩٩٧، وسبب ذلك أساساً هو الدمج والشراء على نطاق واسع. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان ٣,٢ بليون دولار فظلت بذلك على نفس المستوى تقريباً الذي كانت عليه في عام ١٩٩٧. ويبدو من المقارنة بالأعوام السابقة أن الدمج والشراء يلعبان دوراً متزايد الأهمية. وفي الوقت نفسه، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان في عام ١٩٩٨ بنسبة ٧ في المائة (بلغت إلى ٢٤ بليون دولار) وذلك بتأثير هبوط الطلب المحلي وتدني الربحية في أعقاب الانكماش الاقتصادي.

٣- وفي المقابل، انخفض إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة ٤ في المائة فبلغ ١٦٦ بليون دولار، وكان ذلك في الغالب بسبب تدني التدفقات إلى جنوب وشرق وجنوب - شرق آسيا (الشكل ١ في المرفق). واستطاعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا ككل أن تصمد في وجه العاصفة: رغم انخفاض التدفقات إليها بنسبة ١١ في المائة خلال عام ١٩٩٧، ظل إجمالي التدفقات إليها البالغ ٨٥ بليون دولار أعلى في عام ١٩٩٨، مما كان عليه مباشرة قبل الأزمة. ومن جهة أخرى، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي رقماً قياسياً عالياً جديداً إذا بلغت ٧٢ بليون دولار. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا ككل تنمو نمواً بطيئاً نسبياً إذ بلغت ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٨؛ غير أن أداء فرادى البلدان

تفاوتت تفاوتاً كبيراً. وأما إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة، فقد ازداد في عام ١٩٩٨، زيادة تزيد بنسبة ١٩ في المائة عن مستوى العام السابق، فبلغ إجماليها ٢,٩ بليون دولار. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تقريباً (فبلغت ١٨ بليون دولار في عام ١٩٩٨)، باستثناء الاتحاد الروسي حيث تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بهبوط النشاط الاقتصادي في ذلك البلد ونفاد التدفقات ذات الصلة بالخصخصة.

٤- وبلغ إجمالي التدفقات إلى أفريقيا ٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٨، وهذا مبلغ دون المستوى القياسي الذي سجل في عام ١٩٩٧ (٩,٤ بليون دولار)، وإذا استثنيت جنوب أفريقيا بلغ ذلك الإجمالي ٧,٩ بليون دولار (وزاد عن ٧,٧ بليون دولار لعام ١٩٩٧)^(١). وفي الوقت ذاته، لا يزال نمو التدفقات إلى أفريقيا كمجموعة متخلفاً عن ديناميات التدفق إلى مناطق نامية أخرى، إذ لم تستأثر القارة إلا بنسبة ٥ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ومع ذلك، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا ككل أعلى بكثير من متوسط التدفقات الذي سجل خلال الجزء الأول من التسعينات. وإضافة إلى ذلك، تفاوت أداء فرادى البلدان إلى حد كبير: فقد بدأ المستثمرون الدوليون يفتشون فرصاً تجارية مربحة يتيحها لهم العديد من بلدان القارة. وأكبر بلدين متلقيين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ١٩٩٨ هما، كما في الأعوام السابقة، نيجيريا التي بلغت التدفقات إليها ١,٥ بليون دولار ومصر التي بلغت التدفقات إليها ١,١ بليون دولار. واستقبل البلدان أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا (بما فيها جنوب أفريقيا). كما كان بين أهم ٢٠ بلداً تلقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨ عدد من أقل البلدان نمواً، منها أثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وزامبيا، وغينيا - الاستوائية، وليبيريا، ومدغشقر، وموزامبيق، مما يثبت أن هذه المجموعة من البلدان يمكن أن تصبح هي الأخرى وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وأهم من ذلك أن عدداً من أقل البلدان نمواً مثل أثيوبيا وأوغندا وموزامبيق قد تلقى جزءاً كبيراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في الصناعات التحويلية وصناعة الخدمات. وعلى وجه الإجمال، شهدت أقل البلدان نمواً في أفريقيا البالغ عددها ٣٣ بلداً ارتفاعاً في نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا فزاد من نحو ٢١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٨.

٥- ومع أن منطقة آسيا ككل شهدت تقلصاً وهبوطاً في إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إليها، استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يواجه الأزمة المالية: ففيما هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة ١١ في المائة (الأول منذ منتصف الثمانينات، وسببه الأساسي هو الهبوط الحاد في التدفقات إلى أندونيسيا (الإطار ١) ومقاطعة تايوان الصينية)، ظل إجمالي التدفقات الذي بلغ ٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨ أعلى من المستوى السابق للأزمة مباشرة، وأعلى بكثير من متوسط التدفقات السنوية خلال العقد. وبينما ظلت التدفقات إلى الصين على مستوى مماثل لمستوى عام ١٩٩٧، فقد ارتفع نصيب هذا البلد في عام ١٩٩٨ فبلغت نسبته ٥٨ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا النامية. وعض عن هبوط التدفقات من داخل المنطقة (أكثر من ٩ في المائة) زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة (بنسبة ٢١ في المائة) ومن أوروبا (بنسبة ٣ في المائة). وظلت الشركات عبر الوطنية نشيطة جداً في المنطقة بدافع أساسي هو زيادة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر الأصول الرخيصة في بعض البلدان. ويقوم عدد من هذه الشركات بإعادة هيكلة شبكاتها

الإنتاجية في آسيا للاستجابة لتغير أنماط العرض والطلب. بل إن الافتقار إلى رؤوس الأموال، إلى جانب الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في استعادة النمو والتنمية، يؤدي إلى اتخاذ مواقف أكثر تيسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في جميع اقتصادات المنطقة تقريباً، بما في ذلك زيادة انفتاح بعض الصناعات عليه وتخفيف شدة قوانين الملكية وأسلوب الدخول والتمويل. ورغم أن تدني عدد حالات الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٩ في عدد من البلدان يشير إلى وجود اتجاه إلى الهبوط في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٩، هذا الاتجاه يتوقف بوجه خاص على مدى إمكانية الحفاظ على مستوى التدفقات إلى الصين، فإنه يتوقع أن تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة أعلى من متوسط العقد. وفي الأجل الأطول، يتوقع أن يستأنف نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى على أساس العوامل الحاسمة الرئيسية لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأما عدد حالات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في آسيا، على أساس تملك غالبية الرسمال في عام ١٩٩٨، فقد زاد بنسبة ٢٨ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧ فبلغت قيمتها أكثر من ١٢,٥ بليون دولار، وإن ظلت الحصة منخفضة نسبياً إذا قورنت بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا (١٦ في المائة، مقارنة بـ ٤٦ في المائة في أمريكا اللاتينية). على أن هذا الرقم كان أدنى من ذلك بكثير قبل الأزمة (الشكل ٣ في المرفق).

٦- ومع أن عام ١٩٩٨ اتسم بكونه عام اضطراب الأسواق الناشئة، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٧١,٧ بليون دولار، ما يمثل زيادة نسبتها ٥ في المائة عن العام السابق. واستأثرت بلدان أمريكا اللاتينية بنحو ٧٠ في المائة من إجمالي التدفقات (الشكل ٤ في المرفق). وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل ٢٨,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ما يمثل زيادة كبيرة نسبتها ٥٣ في المائة على مستوى العام السابق. ويمكن عزو ذلك إلى معاملات الدمج والشراء التي شملت مستثمرين أجانب جدد وشركات عبر وطنية راسخة، فضلاً عن عمليات الخصخصة مثل تخصيص شركة تليبراس (Telebras) التي بيع جزء منها إلى مستثمرين أجانب. وأما مركز الولايات المتحدة كأكبر بلد مستثمر بلغت قيمة التدفقات الخارجية منه إلى الخارج نحو ١٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨، فقد بدأ يواجه تحديات ناتجة عن زيادة التدفقات من الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥. وفي الوقت نفسه، بلغت قيمة التدفقات من اليابان ٥,٦ بليون دولار مقابل ٢,٣ بليون دولار في العام السابق. وتكشف المقارنة بين الشركات الأجنبية العاملة في المنطقة في عام ١٩٩٧ أن أغلبية أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية (مرتبة بحسب المبيعات) كانت من شركات الولايات المتحدة (٤٤)، يعقبها عن قرب الاتحاد الأوروبي (٣٧)، ثم سويسرا (٥) واليابان (٣). ومن بين المستثمرين من أعضاء الاتحاد الأوروبي، استأثرت أسبانيا بحوالي ثلث من إجمالي الاستثمارات في المنطقة في عام ١٩٩٧؛ فقد احتازت الشركات عبر الوطنية الإسبانية بخاصة حصصاً غالبية في شركات مهمة في صناعة الكهرباء في شيلي وفي صناعة النفط والغاز في الأرجنتين.

٧- وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الوسطى والشرقية انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٩٨ فبلغت ١٨,٧ بليون دولار بعدما بلغت ١٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧ (الشكل ٥ في المرفق). وفيما شهدت معظم البلدان زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، انخفضت هذه التدفقات إلى الاتحاد الروسي انخفاضاً شديداً في عام ١٩٩٨ فلم تبلغ سوى بليون دولار (أو ثلث مستوى عام ١٩٩٧)، بسبب الهبوط العام في اقتصاد البلد، كما يعود ذلك في جانب منه إلى تدني حصة التدفقات ذات الصلة بالخصخصة التي استأثرت في عام ١٩٩٧ بأكثر من ثلث إجمالي التدفقات بينما كادت أن تزول في عام ١٩٩٨. وإضافة إلى ذلك، لم يكن إلا جزء صغير فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلد يبحث عن الكفاءة، فالموارد الطبيعية وحجم السوق المحلية في الاتحاد الروسي هما الجاذب الرئيسي للمستثمرين الأجانب، وهذا يحد من قدرة البلد على تحويل ما دخل إليه من استثمار أجنبي مباشر إلى محركات للنمو الموجه نحو التصدير. وكانت بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الوسطى والشرقية عدا الاتحاد الروسي، يليها مستثمرون من الولايات المتحدة، بينما كان الاستثمار من الاتحاد الروسي ضئيلاً. وفيما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان المنطقة، في عام ١٩٩٨، ما نسبته ٩٥ في المائة من مستواها في عام ١٩٩٧، فقد اتسم أداءها بقدره مدهشة على استعادة عافيته مقارنة بانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأخرى، باستثناء الاتحاد الروسي: فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أخرى في المنطقة بنسبة ٢٥ في المائة، مقارنة بعام ١٩٩٧، وشهدت تدفقات الحوافز المالية وغيرها من الاستثمارات انخفاضاً في الوقت نفسه بنسبة ٤٠ في المائة؛ وفي مقابل ذلك، شهد الاتحاد الروسي انخفاضاً مماثلاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تدفقات رؤوس الأموال الأخرى (٦٥ في المائة و٧٥ في المائة على التوالي).

٨- وفيما ازداد إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة، في عام ١٩٩٨، بنسبة ١٩ في المائة عن العام السابق، فبلغ إجماليه ٢,٩ بليون دولار، ظل نصيب أقل البلدان نمواً من التدفقات إلى البلدان النامية منخفضاً، فبلغت نسبته ١,٧ في المائة. ورغم أن هذه النسبة تمثل زيادة طفيفة عن مستوى العام السابق، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يواجه عدداً من العراقيل الناشئة عن بعض الخصائص المشتركة بين معظم أقل البلدان نمواً مثل الأحوال المناخية السلبية، وضعف الأسواق المحلية، وضعف الصادرات، ومحدودية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات، وعدم كفاية الاستثمار المحلي، وقلة اليد العاملة الماهرة، فضلاً عن الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالفرص التجارية المربحة (الإطار ٢). وحصلت بلدان أفريقية على أكبر نصيب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٨ (٧٥ في المائة). ورغم أن التدفقات لم تتبع نمطاً ثابتاً وتقلبت على مر السنين، فقد شهد عدد من البلدان تدفقات متزايدة بثبات ويتوقع أن تجذب هذه البلدان مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب، ما يعكس الانجازات التي تحققت في تهيئة بيئة استثمارية أفضل. وفي العادة، كان المستثمرون من أوروبا الغربية أكثر نشاطاً في المنطقة من المستثمرين من الولايات المتحدة واليابان؛ ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة، انطلاقاً من جنوب أفريقيا بوجه خاص، دوراً متزايد الأهمية. ورغم أن حصة أقل البلدان نمواً الآسيوية من إجمالي التدفقات إلى أقل البلدان نمواً أخذت في الازدياد، بالأرقام المطلقة والنسبية على السواء، تدنى نصيب أقل البلدان نمواً من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا من ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٨، متأثراً سلباً بشدة اعتمادها على الاستثمار

الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وبمفعول انخفاض قيمة العملة في أشد البلدان تضرراً. وأبدى المستثمرون الأجانب اهتماماً متزايداً بقطاع الخدمات والصناعات التحويلية في الأعوام الأخيرة، وإن كان القطاع الأولي لا يزال مهماً لدى الكثير من البلدان، لا سيما للاستثمار الذي يبحث عن الموارد. وتتزايد حالياً أهمية الصناعات التحويلية نظراً إلى الميزة المكانية لأقل البلدان نمواً حيث توجد الأنشطة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة المنخفضة الكلفة. وما أحرزته أقل البلدان نمواً من تقدم في برامج الخصخصة أتاح للمستثمرين الأجانب إقامة عمليات في صناعات أغلقت سابقاً؛ هذا علاوة على أن انفتاح الاتصالات السلكية واللاسلكية لاتاحة المنافسة في كثير من البلدان قد جذب الاستثمارات الأجنبية. ورغم استمرار أهمية القطاع الأولي، فإن أهم الصناعات التي ستجذب الاستثمار في المستقبل القريب في قطاع الصناعات التحويلية هي صناعة المنسوجات والأغذية والمشروبات. وستظل السياحة تجذب المستثمرين الأجانب، بينما يتوقع أن تجذب الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والتأمين مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب، وفقاً لنتائج مسح شمل الوكالات الأفريقية لتشجيع الاستثمار.

باء- صلات الترابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي

٩- تظهر بيانات ميزان المدفوعات التي تتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والتي قام صندوق النقد الدولي بجمعها أن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي قد مثلاً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ نحو ٩٠ في المائة (٥١ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي) من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية^(٢). وجدير بالملاحظة أيضاً، على أساس إقليمي، أن بلداناً في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا وبلداناً ذات اقتصادات إنتقالية قد اعتمدت في الغالب، على استثمار الحوافظ الأجنبي كمصدر لتدفقات رؤوس الأموال، وأن آسيا قد اعتمدت على الاستثمار الأجنبي، المباشر وأفريقيا على التدفقات الرسمية. وفي آسيا، كان استثمار الحوافظ الأجنبي أهم مصدر لرأس المال في البلدان الخمسة الأكثر تقدماً في شرق آسيا (إندونيسيا، وتايلند، وجمهورية كوريا، والفلبين وماليزيا)، وذلك على عكس بقية بلدان آسيا.

١٠- ويبدو أن هناك نمطاً يصبح بموجبه استثمار الحوافظ الأجنبي مصدراً هاماً لرأس المال في البلدان ذات الدخل الأعلى. وهذه الملاحظة تؤكدتها عموماً البيانات القطرية المفصلة. فالمعلومات المفصلة عن تدفقات رؤوس الأموال خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ في ٢٩ بلداً (تتوفر بشأنها مجموعة ثابتة من البيانات) تفيد بأن البلدان الـ ١٠^(٣) التي جذبت استثمار الحوافظ الأجنبي أكثر مما جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر تقع في فئة البلدان ذات الدخل الأعلى (يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيها ٢٥٠٠ دولار)، باستثناء الهند والفلبين. وفي ثمانية منها، كان حجم التمويل الخارجي الذي جمع من خلال السندات أعلى من ذلك الذي جمع من خلال الأسهم. وإضافة إلى ذلك، يوجد تركّز شديد لتدفقات الاستثمار بوجه عام. فخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، بلغت تدفقات الحوافظ في أكبر ١٦ بلداً متلقياً لاستثمار الحوافظ الأجنبي مبلغاً يفوق إجمالي استثمار الحوافظ في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية. وعلاوة على ذلك، يوجد في الوقت ذاته اثنا عشر بلداً هي أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي^(٤).

١١- واستثمار الحوافظ الأجنبي أميل إلى التقلب من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما تؤكدته مقارنة معامل التغيير، الذي هو مقياس عنصر تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي. ويبيّن الجدول ١ في المرفق معاملات تغيير تدفقات رؤوس الأموال ومكوناتها (الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي والاستثمارات الأخرى التي هي أساساً قروض مصرفية) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. وفي البلدان الـ ٢٩ المدرجة في الجدول ١، تبلغ قيم معاملات التغيير أعلى مستوياتها في فئة "الاستثمارات الأخرى" في ١٦ بلداً، وفي فئة استثمار الحوافظ الأجنبي في تسعة بلدان، وفي فئة الاستثمار الأجنبي المباشر في أربعة بلدان فقط^(٥). وتبين مقارنة معاملات التقلب في أسهم الحوافظ المملوكة وفي ديون أسهم الحوافظ، أن ديون أسهم الحوافظ أكثر تقلباً من أسهم الحوافظ المملوكة في ١٩ حالة من أصل ٢٩.

١٢- وأما الخصائص البارزة للاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي التي تعكس أوجه تكاملها واختلافها فيمكن تعيينها كما يلي:

- * أوجه التكامل: يلي الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي احتياجات مالية مختلفة: فالاستثمار الأجنبي المباشر تملكه الشركات عبر الوطنية، أما ملكية استثمار الحوافظ الأجنبية فتعود بدرجة أكبر إلى الشركات/الكيانات المحلية. والاستثمار الأجنبي المباشر استثمار يرتبط بشركات وقطاعات محددة، بينما استثمار الحوافظ الأجنبي أكثر قدرة على التنقل.
- * بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يتحمل مستثمرو الحوافظ مسؤوليات إدارية في استثماراتهم، ولا يكون لهم في حالات كثيرة جداً وجود فعلي في البلدان المضيفة.
- * الآثار الإنمائية الأخرى: الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ييسر نقل التكنولوجيا وسبل الوصول إلى الأسواق، في حين أن استثمار الحوافظ الأجنبي يمكن أن يساعد في تعزيز عملية تنمية سوق رأس المال المحلية. ويؤثر استثمار الحوافظ الأجنبي تأثيراً أكبر على الاقتصاد الكلي (من خلال تغيير أسعار الأصول والسيولة في القطاع المالي)، بينما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى الاقتصاد الجزئي فيشكل البنية الانتاجية في بلد مضيف.
- * إن قرار الشركات عبر الوطنية بالقيام باستثمار أجنبي مباشر في بلد بعينه يتأثر أساساً بالعوامل الحاسمة في البلد، بينما يمكن لاستثمار الحوافظ الأجنبي أن يتأثر بعوامل لا صلة لها بالبلدان المضيفة، مثل السياسات المالية في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال، ومركز السيولة في أسواق رأس المال الدولية، وتغيير أنماط تنويع الحوافظ الدولية.
- * التقلب: إن استثمار الحوافظ الأجنبي أكثر تقلباً من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كان من الممكن أيضاً أن يزيد سلوك فروع الشركات عبر الوطنية سلوكاً تحوطياً من حدة أزمة ميزان المدفوعات.

ويقوم المستثمرون المباشرون الأجانب بحماية أنفسهم من مخاطر أسعار الصرف بمقابلة أصولهم بخصوم في عملات مختلفة من خلال القروض المصرفية واستثمار الحوافظ المالية. فرغم بقاء الأصول المادية في البلد، تستطيع الشركات عبر الوطنية أن تخرج استثماراتها المالية.

* إمكانية الحصول على الاستثمارات: إن حفنة من البلدان (فقط) تستضيف في الوقت ذاته مبالغ ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي.

ثانياً- العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية

١٣- إن تفسير التفاوت في أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في ما بين البلدان، وهو التفاوت الذي ورد وصفه في الفرع السابق، يقتضي فهم العوامل التي تلعب دوراً في اختيار الشركات لأماكن الاستثمار في الخارج. وثمة عوامل رئيسية ثلاثة تحدد مكان الاستثمار للشركات عبر الوطنية في الخارج هي: سياسات البلدان المضيفة (بما في ذلك الإطار التنظيمي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر)، والتدابير الاستثمارية التي تعتمدها البلدان لتشجيع الاستثمار وتيسيره، وخصائص اقتصاداتها (الجدول ٢ في المرفق).

ألف- إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

١٤- يتألف الإطار التمكيني الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر من قواعد ولوائح تحكم دخول المستثمرين الأجانب وعملياتهم، ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية وسير عمل الأسواق. وهناك سياسات أخرى مكملة للسياسات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على قرارات المستثمرين الأجانب في اختيار مكان الاستثمار، وذلك بالتأثير على فعالية سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل هذه السياسات سياسة التجارة وسياسة الخصخصة. والسياسات التي تستهدف التأثير على اختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل "الحلقة الداخلية" لإطار السياسة العامة. وأما السياسات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أنها لم توضع لذلك الغرض، فتشكل "الحلقة الخارجية" لإطار السياسة العامة. وتختلف محتويات كلتا الحلقتين من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر أيضاً.

١٥- والسياسات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر مهمة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر، بعبارة بسيطة، لن يقوم حيث يكون محظوراً. ومع ذلك، فإن تعديل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعديلاً يزيد الانفتاح يمكن أن يسمح للشركات بأن تقيم في مكان بعينه، ولكنه لا يضمن ذلك. ومنذ منتصف الثمانينات، قامت غالبية عظمى من البلدان بتطبيق تدابير لتحرير أطر الاستثمار الأجنبي المباشر. وأتاح ذلك للشركات عبر الوطنية فرصاً متزايدة باستمرار لاختيار أماكن الاستثمار، وجعلها انتقائية بدرجة أكبر وأقدم على فرض شروطها بصدد العوامل الأخرى الحاسمة في اختيار المكان. وأحد نتائج ذلك النقص النسبي في فعالية سياسات الاستثمار الأجنبي في التنافس على الاستثمار: السياسات الأساسية الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر الآن ببساطة أموراً مسلماً بها.

١٦- وثمة نتيجة أخرى هي اهتمام البلدان اهتماماً متزايداً بالحلقتين الداخلية والخارجية في إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر. والقضية الرئيسية في سياسات الحلقة الداخلية هي اتساق السياسة العامة، خاصة الاتساق المشترك بين سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التجارة. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطلب الكفاءة لأن الشركات تدمج فروعها الأجنبية في شبكات دولية للشركات. وفي الوقت ذاته، تزداد صعوبة وضع خط فاصل بين سياسة الحلقة الداخلية وسياسة الحلقة الخارجية لأن متطلبات الانتاج الدولي تفرض شروطاً أكبر على كفاءة السياسة العامة والإطار التنظيمي الذي تنفذ داخله سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبذلك، تزداد أهمية سياسات الاقتصاد الكلي (التي تشمل السياسات النقدية والضريبية وسياسات سعر الصرف) فضلاً عن مجموعة متنوعة من سياسات التنظيم الكلي. وبتشابه السياسات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان كجزء من الاتجاه العالمي نحو تحرير الاستثمار، يزداد تأثير الحلقة الخارجية للسياسات. ولا يقتصر المستثمرون الأجانب في تقييم جو الاستثمار في البلد على سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاتها، بل يقيمونه أيضاً من حيث سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التنظيم الكلي. ومن تدابير السياسة العامة التي يمكن أن تؤثر مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر العضوية في أطر التكامل الإقليمي لأن هذه الأطر يمكن أن تغير عاملاً اقتصادياً حاسماً هو حجم السوق وربما نمو السوق.

باء- تدابير تيسير التجارة

١٧- تدخل تدابير تيسير التجارة في الصورة في إطار تزايد التشابه بين سياسات الاستثمار على جميع المستويات. وتشمل هذه التدابير تشجيع الاستثمار، والحوافز، والخدمات اللاحقة للاستثمار، وتحسين المرافق وتدابير خفض تكاليف المضايقات في الأعمال التجارية. ومع أن هذه التدابير ليست جديدة، إلا أنها انتشرت كوسيلة للتنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر لأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو مزيد من الانفتاح. وإضافة إلى ذلك، أصبحت تدابير تيسير التجارة أكثر تطوراً وباتت تستهدف فرادى المستثمرين بصورة متزايدة، رغم أن ذلك يتطلب رأس مال بشري كبير وتكاليف أخرى. ومن هذه التدابير، يمكن ذكر الخدمات اللاحقة للاستثمار بسبب أهمية الحصائل التي يعاد استثمارها في إجمالي تدفقات الاستثمار ولأن المستثمرين الراضين هم أفضل دعاية لجو الاستثمار في بلد من البلدان. وتستخدم الحوافز المالية أو الضريبية أيضاً لجذب المستثمرين، رغم أنها لا تدخل عادة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمكان الاستثمار إلا بعد التأكد من وجود العوامل الحاسمة الأخرى الرئيسية.

جيم- العوامل الحاسمة الاقتصادية

١٨- ومتى وضع إطار سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر التمكيني، تفرض العوامل الاقتصادية نفسها كعوامل حاسمة في اختيار مكان الاستثمار. وتقع هذه العوامل في ثلاث مجموعات مقابلة للدوافع الرئيسية للاستثمار في الخارج: البحث عن الموارد (أو الأصول)، والبحث عن الأسواق، والبحث عن الكفاءة.

١٩- لقد كان توفر الموارد الطبيعية تاريخياً أهم العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تفتقر إلى رأس المال والمهارات والمعرفة الفنية والهيكل الأساسية المطلوبة لاستخراج هذه الموارد وبيعها إلى بقية العالم. وقد قلت الأهمية النسبية لهذا العامل الحاسم لأن أهمية قطاع المواد الأولية في الناتج العالمي قد قلت. وإضافة إلى ذلك، نشأت مشاريع محلية كبيرة في البلدان النامية لديها رأس المال والمهارات لاستخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها. وإضافة إلى ذلك، تجري مشاركة الشركات عبر الوطنية في استخراج الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات غير القائمة على الملكية أكثر مما تجري من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم ذلك لا تزال قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية كبيرة في عدد من البلدان.

٢٠- وحجم السوق الوطنية، سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة إلى عدد السكان ودخلهم، هو عامل هام آخر من العوامل الحاسمة التقليدية التي تؤدي إلى الاستثمار طلباً للسوق. فبإمكان الأسواق الكبيرة أن تستوعب مزيداً من الشركات وأن تتيح لكل واحدة منها أن تجني أرباحاً بفضل وفورات الحجم والنطاق، وهذا سبب من الأسباب الرئيسية التي تجعل من الممكن لأطر التكامل الإقليمي أن تؤدي إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار فيها. وكان دخول الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الوطنية الكبيرة للمنتجات الصناعية، في الستينات والسبعينات، مدفوعاً بجاذبية هذه الأسواق التي كانت محمية من المنافسة الدولية بالحواجز الجمركية والحصص. كما أن الأسواق الوطنية الكبيرة كانت هامة للخدمات غير القابلة للتجارة بها، ما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر الطريقة الوحيدة لايصال هذه الخدمات إلى المستهلكين. غير أن هذا الاستثمار بدأ صغيراً لأن أطر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات كانت أظراً ضيقة في العادة وتستبعد المستثمرين الأجانب من ميادين عديدة مثل المصارف والتأمين ومعظم خدمات الهياكل الأساسية. واليد العاملة الرخيصة غير المتنقلة في الغالب كانت عاملاً آخر من العوامل الحاسمة الاقتصادية التقليدية في اختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا عامل يتسم بأهمية خاصة في الاستثمار الذي يطلب الكفاءة.

دال- أثر العولمة

٢١- إن العوامل المحركة للعولمة تحدث أيضاً في الوقت الحاضر تغييراً في السبل التي تسعى بها الشركات عبر الوطنية إلى بلوغ أهدافها في الاستثمار في الخارج. وأصبحت التكنولوجيا والابتكار عاملاً حاسماً في القدرة على المنافسة. وأما الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التكنولوجيا، مضافاً إليه إلغاء التنظيم الحكومي والأخذ بالتخصيص، فقد أدى إلى تحسين فرص وصول الشركات إلى أسواق السلع والخدمات وإلى عوامل الإنتاج غير المتنقلة وزيادة الضغوط التنافسية في أسواق وطنية كانت محمية في السابق، مما اضطر الشركات إلى البحث عن أسواق وموارد جديدة في ما وراء البحار. وفي الوقت ذاته، عزز التقدم التكنولوجي قدرة الشركات على التنسيق بين شبكاتها للإنتاج الدولي الموسع في سعيها إلى زيادة قدرتها التنافسية. ولذلك تقوم أعداد متزايدة من الشركات بتطوير مجموعة من الأصول الكائنة في أماكن مختلفة لاستكمال ما لديها هي من قدرات تنافسية عندما تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يشهد على ذلك العدد المتزايد من الشركات التي أخذت بالتحول إلى شركات عبر وطنية.

٢٢- وهذه العوامل كلها تحدث حالياً تغييراً في الأهمية النسبية لعوامل مختلفة من العوامل الحاسمة الاقتصادية في اختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر. فالعوامل الحاسمة التقليدية لم تختف من الصورة؛ بل تصبح الآن أقل أهمية نسبياً من ذي قبل في القرارات التي تتعلق باختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم تختف من الصورة كذلك الدوافع التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتدخّل هذه العوامل في صلب استراتيجيات مختلفة تطبقها الشركات في عملية تحويلها إلى شركات عبر وطنية. وقد تحولت هذه الاستراتيجيات من استراتيجيات تقليدية تقوم على الوقوف وحيدة والاستناد إلى فروعها الأجنبية المستقلة في الغالب إلى مجرد استراتيجيات تكامل بسيط تتسم بقيام صلات قوية بين الفروع الأجنبية والشركات الأم، لا سيما في الأنشطة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، وصلات بين الشركات عبر الوطنية وشركات لا صلة لها بها وذلك عن طريق ترتيبات لا تقوم على أسس الملكية. وفي إطار استراتيجيات التكامل البسيط تصبح اليد العاملة غير الماهرة العامل الحاسم الرئيسي في تحديد مكان الاستثمار. وتستكمل هذا العامل الحاسم عوامل حاسمة أخرى مثل موثوقية عرض اليد العاملة وكفاية وجود هياكل أساسية مادية ملائمة لتصدير المنتجات النهائية. وتحتل التكاليف مكاناً بارزاً لا تحتله أسواق البلد المضيف: فالمهم هو الوصول إلى الأسواق الدولية سواء أكانت متميزة أم لا.

٢٣- ورغم أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ليس جديداً إلا أنه بدأ يزدهر في ظل ظروف العولمة. وكان الكثير من الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات وفي الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة استجابة لاستراتيجيات التكامل البسيط التي يدفعها التنافس على سعر الكلفة ويحركها ما هو أهم من ذلك وهو إزالة الحواجز الجمركية (والحواجز القائمة في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر) في عدد متزايد من البلدان، والتقدم التكنولوجي الذي يتيح إحداث تغييرات سريعة في مواصفات المنتجات استجابة لتغير الطلب. غير أنه عندما هبطت تكاليف اليد العاملة بالنسبة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج وعندما أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر قدرة على الانتقال استجابة لاستراتيجيات التكامل البسيط، اضطرت البلدان إلى عرض مزايا مكانية إضافية إلى جانب توفر اليد العاملة غير الماهرة والمتدنية الكلفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الانتاجية ووجود قدر من المهارة وكذلك وجود مرافق جيدة في الهياكل الأساسية فقد اكتسبت أهمية كعوامل من العوامل الحاسمة في تحديد مكان هذا النوع من الاستثمار. وزادت أيضاً أهمية الوصول إلى الأسواق الدولية. فضياع فرص هذا الوصول قد يعني فقدان هذا النوع من الاستثمار. وقد ساهم ذلك في جهود العديد من البلدان النامية الرامية إلى كسب مدخل دائم إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من خلال الاتفاقات التجارية أو ترتيبات التكامل الإقليمي. وعندما أصبحت الخدمات أكثر قابلية للتجارة بها، لا سيما في مراحل إنتاجها الوسيطة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، مثل مرحلة قيد البيانات، أخذت هذه الخدمات أيضاً تنتقل إلى الخارج استجابة لاستراتيجيات التكامل البسيط. والمزايا المكانية التي تسعى الشركات عبر الوطنية العاملة في هذه الخدمات إلى الحصول عليها تضم معرفة استخدام الحاسوب ووجود هياكل أساسية موثوقة للاتصالات. وقد ساهم ذلك أيضاً في رفع مستوى المزايا المكانية التي يمكن للبلدان أن توفرها للشركات عبر الوطنية التي تسعى إلى تطبيق استراتيجيات تكامل بسيط في جهودها الرامية إلى اجتذاب الأنشطة الأكثر تقدماً التي تقيمها الشركات عبر الوطنية حالياً في أماكن تقع في الخارج.

٢٤- ونظراً لتزايد تقبل المنتجات والوظائف الوسيطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر، تشهد استراتيجيات الشركات عبر الوطنية تطوراً من استراتيجيات تكامل بسيط إلى استراتيجيات تكامل معقد. ويمكن لاستراتيجيات التكامل المعقد أن تشمل، حيثما يكون ذلك مربحاً، تقسيم عملية الانتاج إلى أنشطة أو وظائف محددة والاضطلاع بكل نشاط أو وظيفة منها في المكان الأنسب والأفضل من حيث الكلفة. واستراتيجيات التكامل المعقد تتيح الآن أكثر من أي وقت مضى للشركات عبر الوطنية التي تأخذ بهذه الاستراتيجيات أن تبلغ الحد الأقصى من القدرة التنافسية لمنظومات شركاتها ككل بناء على مجموعة دولية من الأصول المكانية.

٢٥- وبغية اجتذاب هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المعزز للقدرة التنافسية لم يعد كافياً أن تكون البلدان المضيفة حائزة لعامل واحد من العوامل الحاسمة في اختيار المكان. فالشركات عبر الوطنية التي تضطلع بمثل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر تفترض وجود أحدث الأطر للاستثمار الأجنبي المباشر التي توفر لها حرية العمل على الصعيد الدولي، والتي تستكمل بالاتفاقات الثنائية والدولية ذات الصلة، والتي تعزز تعزيزاً إضافياً مجموعة من تدابير تيسير الأعمال التجارية. وعندما يتعلق الأمر بالعوامل الحاسمة الاقتصادية، فإن الشركات التي تضطلع باستثمار أجنبي مباشر غرضه تعزيز قدرتها التنافسية لا تسعى فقط إلى تخفيض التكاليف والحصول على حصص أكبر في السوق بل تسعى أيضاً إلى الحصول على التكنولوجيا والقدرة على الابتكار. وهذه الموارد، تتميز عن الموارد الطبيعية، بكونها من صنع الإنسان أي أنها "أصول منشأة". وتعتبر حيازة هذه الأصول عاملاً حاسماً في القدرة التنافسية للشركات في اقتصاد يتعولم. وبالتالي فإن البلدان التي تنشئ هذه الأصول تصبح أكثر جاذبية من غيرها للشركات عبر الوطنية. وازدياد أهمية الأصول المنشأة هو على وجه التحديد التحول الوحيد الأهم في العوامل الحاسمة الاقتصادية في اختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد عالمي أخذ بالتححرر والعمولة. وإضافة إلى ذلك، تشمل مجموعة الترتيبات الجديدة أيضاً وفورات التجمع الناشئة عن تكتيل النشاط الاقتصادي، ومرافق الهياكل الأساسية، وفرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية، وأخيراً التسعير التنافسي للموارد والمرافق المعنية.

٢٦- وأحد آثار ذلك في البلدان المضيفة الراغبة في اجتذاب الشركات عبر الوطنية التي تضطلع باستثمار أجنبي مباشر يعزز القدرة التنافسية هو أن الأصول المنشأة يمكن تطويرها من قبل البلدان المضيفة ويمكن أن تؤثر الحكومات فيها. والتحدي في هذا الصدد هو على وجه الدقة وضع مجموعة مدروسة جيداً، ويفضل أن تكون فريدة من نوعها، من العوامل الحاسمة في اختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر، والسعي إلى الجمع المناسب بين هذه العوامل الحاسمة والاستراتيجيات التي تأخذ بها الشركات عبر الوطنية التي تعزز القدرة التنافسية. وينبغي ألا يغيب عن البال أيضاً أن الأصول المنشأة تعزز كذلك القدرة التنافسية للشركات الوطنية. وبالتالي فإن السياسات الرامية إلى تعزيز نظم الابتكار وتشجيع نشر التكنولوجيا تعتبر سياسات أساسية لأنها تشكل دعامة للقدرة على إنشاء الأصول. وهناك أيضاً سياسات أخرى هامة هي السياسات التي تشجع تعزيز إنشاء الأصول وإيجاد تكتلات تستند إليها وكذلك السياسات التي تحفز على إقامة الشراكات والشبكات بين الشركات المحلية والأجنبية، والتي تتيح للشركات الوطنية أن ترتقي بمستواها خدمة للنمو والتنمية على الصعيد الوطني.

٥٠- الأثر الإنمائي

٢٧- إن البلدان النامية مهتمة بتحسين ما لديها من عوامل حاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر كسي تجتذب هذا الاستثمار لأنها تريد أن تستفيد منه بأكبر قدر ممكن، أي أنها تريد أن تبلغ الحد الأقصى لمساهماته الإيجابية في التنمية وتقليل آثاره السلبية إلى حدها الأدنى. ولقد تأثرت التنمية وأنشطة الشركات عبر الوطنية بالأهمية المتزايدة للإنتاج القائم على كثافة المعرفة، والتغير التكنولوجي السريع، وتقلص الحيز الاقتصادي، والازدياد الكبير في انفتاح البلدان. ويتميز الحاضر عن الماضي مثلاً بكون معظم البلدان النامية، تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً للتنمية. ولسياسات الحكومة دور في البلدان التي تريد أن تستفيد من هذا المصدر ولكن أدوات السياسة الحكومية تغيرت في السياق الجديد الذي نشأ من جراء هذه التغيرات، هذا إذا لم يذكر التغيير في أهداف السياسات الحكومية التي يتعين إعادة رسمها لتلبية الشروط الجديدة. وفي ما يتعلق بالشركات عبر الوطنية، أوجد هذا السياق الجديد فرصاً جديدة لها وولّد ضغوطاً جديدة عليها. فقد توسعت هذه الشركات بسرعة فزاد عددها زيادة كبيرة وغيرت استراتيجياتها: وهذا كله لم يقتصر على تغيير العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف بل غير أيضاً الأشكال التي تؤثر بها الشركات عبر الوطنية في اقتصادات البلدان المضيفة.

٢٨- وأما المساهمة التقليدية والأثر المتوقعين من الشركات عبر الوطنية فهما استكمال الوفورات المحلية بوفورات أجنبية، ما يزيد التمويل المتوفر للتنمية. أما في هذا الوقت الذي شهد تحرير فرص الوصول إلى الأسواق المالية وأشكال مختلفة من أشكال التمويل في العديد من البلدان النامية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان تشبه أنواع أخرى من التدفقات من حيث دورها الإنمائي. وبما أن قدرات البلدان في مجال التنمية تعتمد اعتماداً متزايداً على حسن مواجهتها للتحدي التكنولوجي وعلى طريقة اندماجها في الاقتصاد العالمي، فقد ازدادت كثيراً أهمية المساهمات في تنمية التكنولوجيا والمهارات وطرق الإدارة والقدرة التنافسية على التصدير في البلدان النامية المضيفة. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان النامية ملتزمة بالتنمية التي تسير سيراً مستمراً محافظة في ذلك على البيئة وضامنة توفر الموارد للأجيال المقبلة. والشركات عبر الوطنية قادرة تماماً على المساهمة في التنمية لأنها من الجهات الأساسية الفاعلة في هذه المجالات. والواقع أن للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره يشكل مجموعة من الأصول، أثر يمكن أن يتجاوز أثر كل عنصر بمفرده من عناصرها وأن يشمل إعادة تشكيل صناعات بكاملها بل أن يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد كله. وفي الوقت ذاته، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على البلدان النامية كإخراج المستثمرين المحليين من السوق بفعل الازدحام أو تغيير ميزان بعض المنافع المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر تغييراً يتم من خلال التسعير التحويلي.

٢٩- ونظراً لاهتمام البلدان النامية المتزايد لا باجتناب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب بل أيضاً بالاستفادة منه، فإن الموضوع الخاص في تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩ يركز على مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في كل مجال من المجالات الأساسية للتنمية الاقتصادية وطريقة تعزيز هذه المساهمة. ويقدم أيضاً أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية تقييماً إجمالياً ويبحث في شكل متكامل في سياسات تعظيم الجوانب الإيجابية لهذا الأثر وتخفيف جوانبه السلبية إلى الحد الأدنى.

الاطار ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الآسيوية الخمسة الأشد تأثراً بالأزمة

شهدت البلدان الآسيوية الخمسة الأشد تأثراً بالأزمة (إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا والفلبين وتايلند) هبوطاً عاماً في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو بليون دولار أو ما نسبته ١٢ في المائة من مستوى عام ١٩٩٨. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان التي بلغت قيمتها ١٥,٤ بليون دولار فقد كانت فوق متوسط التدفقات في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (١٠,٨ بليون دولار) ولم تتخفف إلا انخفاضاً ضئيلاً عن مستويات الذروة التي سجلت في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

وقد اختلف أداء كل بلد بمفرده عن أداء غيره من هذه البلدان اختلافاً كبيراً: فقد شهدت جمهورية كوريا أعلى زيادة في التدفقات في السنة الماضية بلغت خمسة أمثال متوسط أدائها في أثناء النصف الأول من العقد، تليها في ذلك تايلند حيث قاربت الزيادة أربعة أمثالها متوسط الفترة ذاتها إذ قفزت إلى ٧ بلايين دولار، بينما شهدت ماليزيا هبوطاً في التدفقات.

وفي مقابل ذلك عانت إندونيسيا من تصفية الاستثمار فيها لأول مرة منذ عام ١٩٧٤، وذلك مقارنة بمتوسط التدفقات إليها الذي بلغ ٢,٣ بليون دولار في أثناء النصف الأول من العقد ومتوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي بلغ ٥,٥ بليون دولار. أما تميز الفلبين فقد بدا في أدائها التصديري القوي المستمر وفي السلامة النسبية لقطاعها المالي.

وهناك أدلة تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتدفق على مجموعة واسعة من الصناعات في البلدان الخمسة. فقد شهدت تايلند، وهي البلد الوحيد الذي تتوفر عنه بيانات منظمة بحسب الصناعة (حتى أيلول/سبتمبر)، تدفقات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المؤسسات المالية (بلغت في عام ١٩٩٧ نحو ١٠ أمثالها في عام ١٩٩٦ واستمرت على مستوى مماثل في عام ١٩٩٨) وكان ذلك انعكاساً لعمليات شراء هامة قامت بها شركات أجنبية. ورغم أن هذه الصناعة هي الآن المتلقي الوحيد الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ تمثل نحو خمس إجمالي هذه التدفقات، فإن صناعة الآليات ومعدات النقل أيضاً شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بالأرقام المطلقة والنسبية.

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الخمسة كمجموعة تدفقات قادرة على العودة إلى حالتها الطبيعية على نحو ملحوظ إذا ما قورنت بالإقراض من المصارف الأجنبية وبالاستثمار الأجنبي في الأسهم قبل الأزمة المالية وفي أثنائها. ومن أسباب هذه القدرة على العودة إلى الحالة الطبيعية ما يلي: الشبكات القائمة بين الشركات للانتاج الدولي المتكامل القائمة فعلاً في آسيا ما أتاح لبعض الشركات عبر الوطنية أن تعوض عن الهبوط في المبيعات المحلية من خلال زيادة الصادرات بحافز تخفيض قيمة العملة؛ واستفادة الشركات عبر الوطنية من تدني أسعار الأصول؛ وقيام الشركات الأم، في بعض الحالات، بزيادة حصصها الاستثمارية في فروعها القائمة؛ وقيام بعض الشركات عبر الوطنية بزيادة استثماراتها الرأسمالية استجابة لتخفيف شدة أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهدته الفترة التالية للأزمة المالية.

وفي عام ١٩٩٩، يرجح أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الخمسة في نطاق مستويات التسعينات (١٠ إلى ١٧ بليون دولار)، رغم ما قد يوجد من تباين في الأداء بين فرادى هذه البلدان: فقد يتطلب مناخ الاستثمار في اندونيسيا وقتاً أطول للتعافي؛ وفي المقابل، سجلت قيمة المشاريع الصناعية التي تم إقرارها في ماليزيا زيادة بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٨. غير أنه لا يزال من الضروري اتخاذ تدابير لمعالجة الأثر الشديد للأزمة.

الإطار ٢ - المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً

المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً أُطلق في اجتماع عقد في شباط/فبراير ١٩٩٨ بين الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وأسرة الأعمال التجارية الدولية ممثلة بغرفة التجارة الدولية. وهذا المشروع المشترك هو استجابة لكون أقل البلدان نمواً تتلقى ما يقل عن ٠,٥ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم رغم قيام معظم أقل البلدان نمواً بإزالة العديد من العقبات القائمة في وجه المستثمرين الأجانب، ولكنها تقوم الآن على نحو نشط بطلب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحاول هذا المشروع أولاً أن يزود المستثمرين الأجانب المحتملين بلحمة موضوعية ومأونة لظروف الاستثمار في أقل البلدان نمواً المشاركة فيه تتخذ شكل دليل للاستثمار. (أعدّ عدد قليل من أدلة الاستثمار المناسبة، مقارنة بالمواد الترويجية، بشأن أقل البلدان نمواً: ففي حزيران/يونيه ١٩٩٩ لم يكن هناك إلا ثلاثة أدلة استثمار بشأن أقل البلدان نمواً، (مما مجموعه ٢٦٦ دليلاً) أعدتها شركات المحاسبة الدولية الكبرى الأربع وهي آرثر أندرسون، وأرنست ويونغ، وك ب م ج، وبريس وتر هاوس كوبرز). ثانياً، يضم البرنامج عنصر بناء القدرة في أقل البلدان نمواً في مجال تعزيز الاستثمار؛ ثالثاً، يطلق المشروع حواراً طويل الأجل بين حكومات أقل البلدان نمواً وأسرة الأعمال التجارية.

افتُتح المشروع في اثيوبيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بحلقة العمل التي أنتجت مشروع دليل منقح وموسع لاثيوبيا بحث ووضع في صيغته النهائية في حلقة العمل الثانية التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأتاحت حلقة العمل الثانية هذه أيضاً فرصة لإجراء مناقشات حول انشاء مجلس استشاري للأعمال التجارية لمساعدة سلطة الاستثمار الاثيوبية في جهودها الرامية إلى ايجاد بيئة ترحب ترحاباً أفضل بالاستثمار الأجنبي المباشر. وأدت هذه المناقشات إلى صياغة اختصاصات مؤقتة للمجلس وصنود اعلان عن سلطة الاستثمار الاثيوبية يفيد بأنها ستتخذ خطوات لانشاء المجلس.

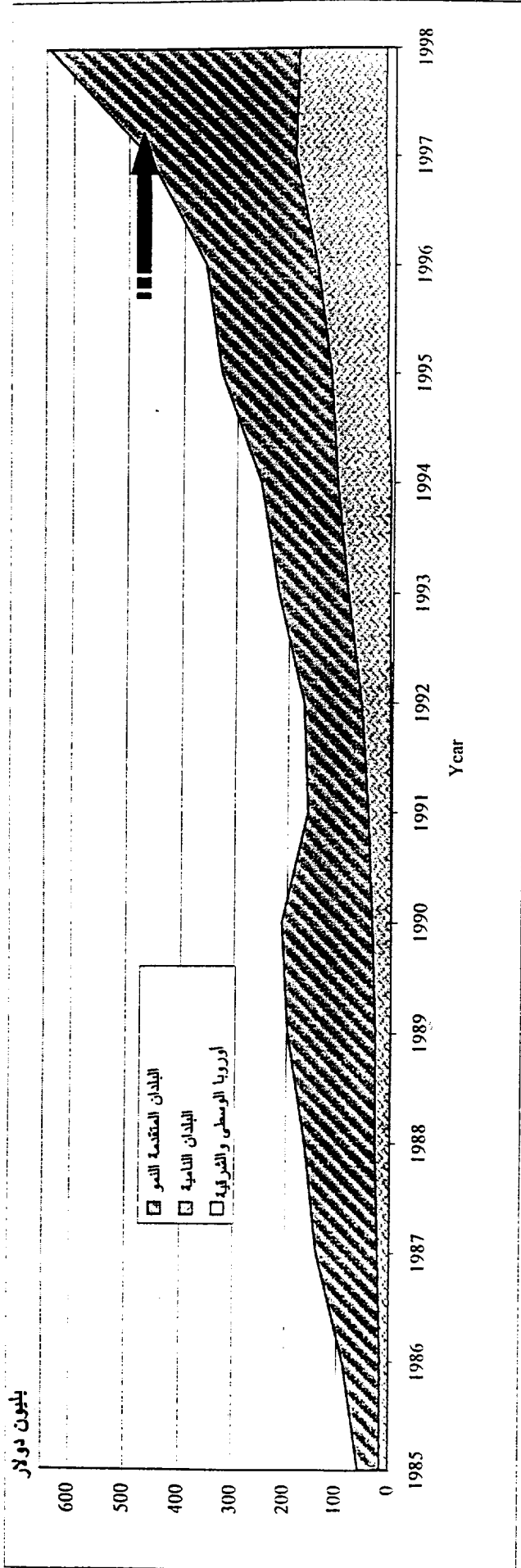
وقد قُدمت قبل توزيع 'دليل الاستثمار في اثيوبيا' نسخ أولى منه في الاجتماع المشترك بين الأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية الذي عُقد في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩. والقصد من دليل الاستثمار هو تقديم لمحة عامة عن اثيوبيا كمكان للاستثمار ووصف مناخ الاستثمار الحالي وصفاً عاماً يشمل البيئة التنظيمية، وذلك في إطار مقارنة كلما أمكن ذلك. ومن المقرر أن يبدأ العمل في هذه السنة لوضع أدلة لبلدان أخرى مشمولة بالمرحلة التجريبية. وبدأ العمل على دليل مالي في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الحواشي

- (١) نتيجة لتغير المنهجيات، فإن أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في الأعوام الأخيرة تعتبر أعلى بكثير من تلك التي وردت في التقارير السابقة التي قدمت إلى اللجنة وفي تقارير الاستثمارات العالمية السابقة.
- (٢) استمد هذا الفرع من: الأونكتاد "دراسة شاملة في الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين استثمار الحوافظ الأجنبي"، UNCTAD/GDS/DFSB/5, 23 June 1999.
- (٣) هذه البلدان هي الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وتايلند، جمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والفلبين، والمكسيك والهند. أما في المكسيك، فيتساوى في الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ الأجنبي.
- (٤) هذه البلدان اثنا عشر هي الأرجنتين، وأندونيسيا، والبرازيل، وبولندا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والمكسيك، والهند، وهنغاريا.
- (٥) ومن البلدان الأربعة في المجموعة الأخيرة، بلدان مصدران للنفط هما، الكويت والمملكة العربية السعودية، وتعرضا خلال الفترة قيد الاستعراض لأزمة سياسية كبيرة (حرب الخليج).

المرفق

الشكل ١ - التدفقات العالمية للاستثمار المباشر بحسب مجموعات البلدان، ١٩٨٥-١٩٩٨



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

الشكل ٢ - معاملات الدمج والشراء عبر الحدود التي تتجاوز قيمتها ٣ بلايين دولار، ١٩٩٨-١٩٩٦

32

British Petroleum Co PLC - Amoco Corp. (55.0)	
Daimler-Benz AG - Chrysler Corp. (40.5)	
ZENECA Group PLC - Astra AB (31.8)	
Hoechst AG-Life Sciences Divs - Rhone-Poulenc SA-Life Sciences (21.2)	
Scottish Power PLC - PacificCorp (12.6)	
Total SA - Petrofina SA (11.5)	
Universal Studios Inc. - PolyGram NV (Philips Electronics) (10.3)	
Deutsche Bank AG - Bankers Trust New York Corp. (9.1)	
Northern Telecom Ltd(BCE Inc) - Bay Networks Inc. (9.0)	
Texas Utilities Co. - Energy Group PLC (8.8)	
VIAG AG - Alustisse-Lonza AG (8.6)	
Enso Oy - Stora Kopparbergs Bergslags AB (6.9)	
Teleglobe Inc. - Excel Communications Inc. (6.9)	
Astra AB - Astra Merck Inc. (Merck & Co.) (6.1)	
Suez Lyonnaise des Eaux - Societe Generale de Belgique (5.9)	
Total SA - Petrofina SA (5.3)	
Aeropuertos Argentina 2000 - Argentina-Airports(33) (5.1)	
Alcatel Alsthom CGE - DSC Communications Corp. (5.1)	
British Telecom-Worldwide Ast - AT&T-Worldwide Assets, Ops (5.0)	
Investor Group - TELESP (Telebras/Brazil) (5.0)	
Hong Kong Monetary Authority - HSBC Holdings PLC (4.7)	
Pearson PLC - Simon & Schuster-Educ, Prof (4.6)	
B&Q PLC(Kingfisher PLC) - Castorama Dubois (4.1)	
BC Telecom(Anglo-CA Telephone) - Telus Corp. (4.1)	
National Grid Co PLC - New England Electric System (3.8)	
Akzo Nobel NV - Courtaulds PLC (3.7)	
Owens-Illinois Inc. - BTR PLC-Global Packaging (3.6)	
Schlumberger Technology Corp. - Canco International Inc. (3.3)	
AXA-UAP - Royale Belge SA (3.2)	
Electricite de France (EDF) - London Electricity (Energy Po) (3.2)	
Investor Group - Telesp Cellular Participacoes (3.1)	
Bass PLC - Saison Holdings BV (3.0)	
Zurich Versicherungs GmbH - BAT Industries PLC-Financial (18.4)	
Roche Holding AG - Corange Ltd. (10.2)	
Allianz AG Holding Berlin - AGF (10.0)	
ICI PLC - Quest International, 3 others (8.0)	
Assicurazioni Generali SpA - Aachenner und Muenchener (6.2)	
Tyco International Ltd - ADF Ltd. (5.3)	
Merrill Lynch & Co. Inc. - Mercury Asset Management Group (5.3)	
Rhone-Poulenc SA(France) - Rhone-Poulenc Rorer Inc. (4.8)	
ING Groep NV - Banque Bruxelles Lambert SA (4.5)	
Nordbankent(Venatus/Sweden) - Merita Oy (4.3)	
Investor Group - Victoria Loy Yang A Power (3.8)	
Ameritech Corp. - TeleDanmark AS (Denmark) (3.2)	
Lafage SA - Redland PLC (3.0)	
El du Pont de Nemours and Co. - Imperial Chem Ind-White Pigment (3.0)	
Metro AG (Metro International) - SHV Makro NV (Metro AG) (3.0)	
Carera Developments Ltd - Olympia and York Companies USA (5.6)	
Fresenius AG - National Medical Care Inc. (4.2)	
Aegon NV - Provident Corp. (3.5)	
The Thomson Corp. - West Publishing Co. (3.4)	
Hoechst AG - Roussel-Uclaf S.A. (3.4)	
Muenchener Rueckversicherungsgesellschaft - American Re Corp. (3.3)	
Sophus Berendsen AS - BET PLC (3.2)	
Credit Local de France S.A. - Credit Communal de Belgique S.A. (3.1)	

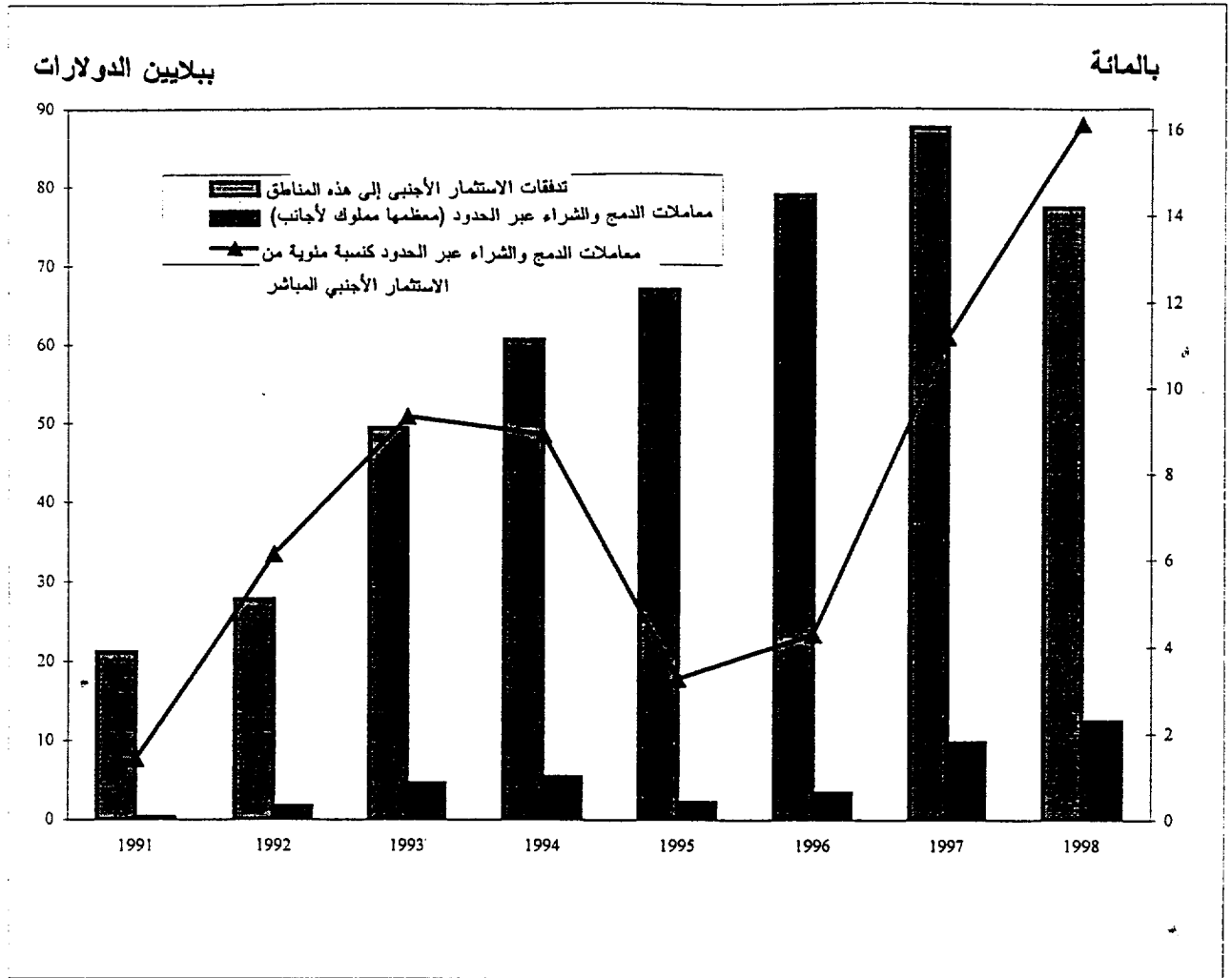
1996

1997

1998

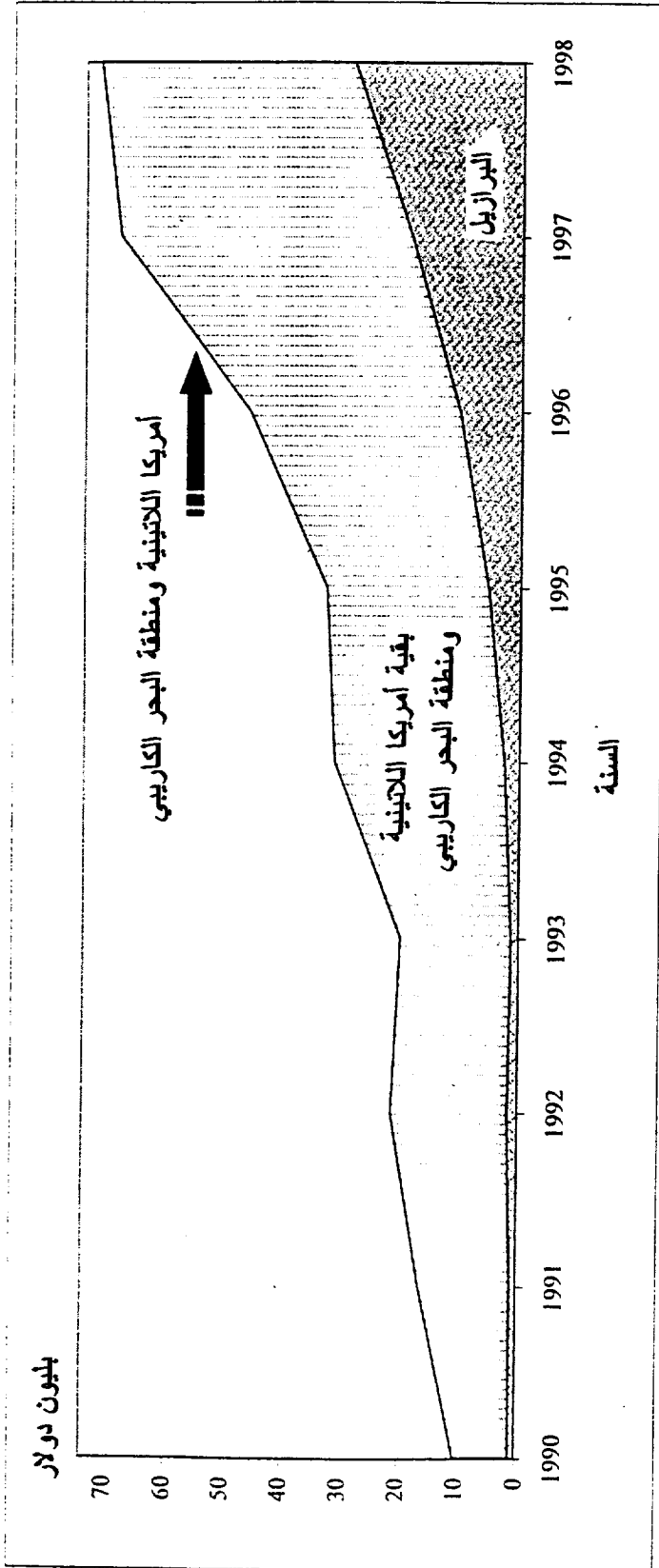
المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مقدمة من شركة طومسون للأوراق المالية (نيويورك).
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى قيمة المعاملة.

الشكل ٣ - جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا: معاملات الدمج والشراء عبر الحدود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المناطق، ١٩٩١-١٩٩٨



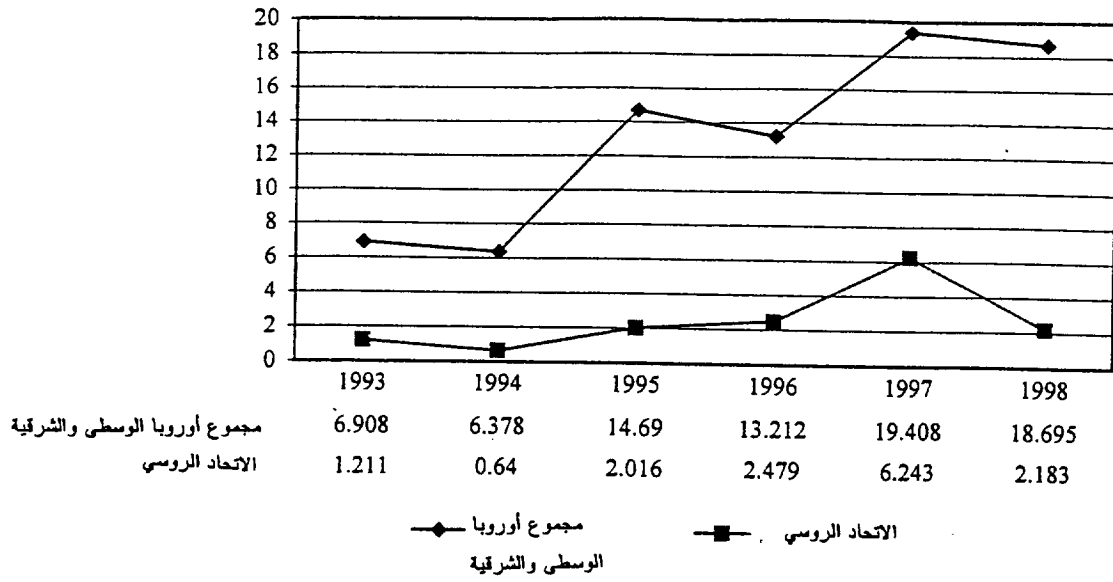
المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات عبر الوطنية، وبيانات مقدمة من شركة ك ب م ج لتمويل الشركات.

الشكل ٤ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٠-١٩٩٨



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

الشكل ٥ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٩٣-١٩٩٨
(ببلايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

الجدول ١

تدفقات رأس المال: المتوسط (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ومعامل التباين، ١٩٩٠-١٩٩٨ (أو آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها)

البلد	تدفقات رأس المال قبل التغير في الاحتياطيات		الاستثمار المباشر		حائقة الاستثمار		الأصول في الأودلر الحالية		الدخول في الأودلر الحالية		صافي الاستثمار الأجنبي	
	متوسط	معامل التباين	متوسط	معامل التباين	متوسط	معامل التباين	متوسط	معامل التباين	متوسط	معامل التباين	متوسط	معامل التباين
مصر	٩٦,٣	٥٠,١	٢١١,٤	١,٨	٤٩٦,٥	١,٨	٢٨٢,١	١,٩	١١٤,٤	١,٨	١١٤,٤	١,٨
المغرب	٧٧٨,١	٠,٨	٤٤٥,٤	٠,٦	٥٨,٢	١,٥	٥٨,٢	١,٥	٠,٠	٠,٠	٢٧٥,٠	٢,٩
نيجيريا	٢٤٨-	١٢٥,٤-	١٢١٤,٢	٠,٤	١٥٧,٥	٤,٥	٠,٠	٠,٠	١٥٧,٥	٤,٥	١٢٩٦,٥-	٢,٤-
جنوب أفريقيا	٢٣٢,٠	١,٣	٢٤,٥-	٢٢,٧-	٢٠٢٩,٠	١,٤	٦٢٣,٣	٢,٨	١٣٠٢,٥	٠,٩	٢١٧,١	٢,٦
فرنس	٨٠٧,٨	٠,٤	٣١٥,٧	٠,٦	٣٨,٨	٠,٩	٢٤,٩	٠,٧	١٣٨	١,٤	٤٥٣,١	٠,٥
بنغلاديش	٢١٧,٢	١,٠	٧٣,٥	٢,٠	٧,٨-	٢١,٤-	٢,٨-	٢١,٤-	٠,٠	٠,٠	٢٩٦,٤	١,١
الصين	٢٣٣١٠,١	٠,٧	٢٢٧١٩,٥	٠,٧	٤٣١٥,٠	٠,٨	٣٠٣٨٨	٠,٩	١٢٧٦,٢	١,١	٣٧٢٤,٤-	٢,٦-
الهند	٦٩٢٤,٨	٠,٤	١٣٢٠,٣	٠,٩	٢١٧٧,٢	٠,٩	٢١٧٧,٢	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٣٨٦٩,١	٠,٦
إندونيسيا**	٤٩٩٢,٧	٠,٩	٢٢١٧,٦	٠,٩	٨٠٦,٠	٤,٠	٤٩٣,٨	٥,١	٥٣٦,٤	٢,٧	١٩٦٩,٠	١,٠
كوريا، جمهورية**	٧٧١٩,٨	١,١	٩٧١,٨-	٠,٩	٧١٢٧,٩	٠,٩	٢١٣٧,٩	٠,٧	٣٩٩,٠	١,٤	١٥٢٢,٧	٤,٤
الكويت	٥٠٠,٩	٢,٠	١٦٨,٥-	٦,١-	١١٩٩,٠-	١,٦-	٠,٠	٠,٠	١١٩٩,٠-	١,٦-	٦٣٧٣,٥	٢,٢
ماليزيا	٦٠١٣,٠	٠,٦	٤٤٠٣,٠	٠,٢	٥٢٤,٥-	١,٠-	٠,٠	٠,٠	٥٢٤,٥-	١,٠-	٢١٧٤,٦	١,٥
الفلبين	٤٩١٥,٤	٠,٦	٨٦٩,٤	٠,٥	٩٧٦,٩	٢,٠	٨٧٣,٠	٢,٠	٧٠٨,٦	١,٦	٣١١٩,٣	٠,٤
المنطقة العربية السورية	٩٠٠٤,٠	١,٢	٤٠٤,١	٣,٧	٢١٤٤,٤-	٢,٩-	٠,٠	٠,٠	٢١٤٤,٤-	٢,٩-	١٠٧٤٤,٤	٠,٨
سنغافورة	١٥٥٥,٦-	٢,٢-	٣٣٢٤,٠	٠,٤	٥٢٦٣,٢-	٠,٩-	٤٨٧١,٦-	١,٠-	٣٩١,٦-	٢,٥-	٢٨٣,٩	٨,٥
تايلند	١٠٨٢٢,٣	٠,٨	١٨١١,٥	٠,٤	٢٥٩١,٠	٠,٨	١٢٣٩,٤	١,١	١٣٥١,٦	١,٠	٢٤٢٩,٨	١,٥

الجدول ١ (تابع)

البلد	تدفقات رأس المال قبل		الاستثمار المباشر		حافطة الاستثمار		الإصلاح في الأضرار المالية		التأمين في الأضرار المالية		صافي الاستثمار الأجنبي		ملاحظات
	معدل	المتوسط	معدل	المتوسط	معدل	المتوسط	معدل	المتوسط	معدل	المتوسط	معدل	المتوسط	
الجمهورية التشيكية**	٠,٧	٣ ٥٢٥,٦	٠,٥	١ ١٠٣,٩	٠,٣	١٠٣,٤	٠,٤	٥٠٠,٥	٠,٤	١ ١٢٩,٢	٠,٤	١ ١٢٩,٢	١,٩
مجاريا**	١,٠	٢ ١٥٥,٠	٠,٥	١ ٥٢٠,٨	١,٢	٤١٦,٥	٠,٨	١ ١٤٩,١	١,٩	٦٦٥,٠	١,٩	٦٦٥,٠	١,٨
بولندا	٢,٣	٢ ٢٩٥,٩	٠,٩	٧٣٨,٠	١,٦	٥٧٧,٧	٠,٤	٣٠٤,٨	٢,٣	١ ٦٣,١	٢,٣	١ ٦٣,١	٢٤,٨
الاتحاد الروسي*	٢٠,٥	١ ٨٨٢,٠	٠,٧	١٣ ٤١٠,٨	١,٦	٨٤١,٠	١,٢	١٢ ٥٦٩,٨	١,٧	١٥ ٨٢٥,٨	١,٧	١٥ ٨٢٥,٨	١,٤
سلوفاكيا**	١,٣	٢٦٢,١	٠,٤	١٣٦,٣	١,٩	٥١,٧	٠,٠	١٧٨,٢	٢,٠	٥٨,٩	٢,٠	٥٨,٩	٥,٩
الأرجنتين	٠,٨	٦ ٩٦٥,٦	٠,٤	٣ ٧٩٣,٦	١,٣	٣٢٤,٣	١,٩	٧ ١٨٢,٥	١,٣	٤ ٢٥٤,٨	١,٣	٤ ٢٥٤,٨	١,٨
البرازيل	٠,٨	١٥ ٢٤٠,٤	١,٤	٤ ٨٦٥,٦	١,٠	٣ ٥٩٥,٣	٠,٨	١١ ٨٩٨,١	١,٢	٥ ١١٨,٥	١,٢	٥ ١١٨,٥	٢,٤
تايوان**	٠,٦	٣ ٥٧١,٣	٠,٧	١ ٧١١,٤	١,٤	٣٦٨,٧	١,٨	٢٣٣,٩	١,٣	١ ٢٥٧,٦	١,٣	١ ٢٥٧,٦	٠,٧
كوريا**	٠,٩	٣ ٠٤٦,٦	٠,٩	١ ١٤٩,٤	١,٥	٣٨٢,٧	٠,٠	٣٨٢,٧	١,٥	١ ٠١٤,٥	١,٥	١ ٠١٤,٥	١,٥
الكمبوديا	٠,٥	١٧ ٩٢٥,٨	٠,٥	٧ ٢٩٢,٥	١,٤	٤ ٢٠٥,٥	٠,٧	٤ ٥٧٥,١	٢,١	١ ٧٥٢,٨	٢,١	١ ٧٥٢,٨	٦,٢
بيرو	٠,٥	٣ ٣٣٦,٩	١,٠	١ ٤٠٣,٠	١,٠	٢٦٧,٧	٠,٦	٣٣٤,١	١,٦	١ ٧٦٧,١	١,٦	١ ٧٦٧,١	٠,٤
أوروغواي**	١,٧	١ ٩٩,٢	٠,١	١٢٥,٧	٠,٧	١٦٤,٦	٠,٠	١٦٤,٦	٠,٧	٥٦,٠	٠,٧	٥٦,٠	٤,١
التوروكيا**	٥,٤	٤٧٢,٠	١,٢	١ ٣٨٥,٤	٢,٥	٢ ٠٨٤,٢	١,٢	١ ٦٣٨,٧	٢,٣	٢ ٩٤٢,٧	٢,٣	٢ ٩٤٢,٧	١,٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات موازين المدفوعات، مسائل مختلفة؛ مصادر وطنية.

* تشمل بيانات روسيا السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧، وتشمل بيانات سلوفاكيا السنوات ١٩٩٢-١٩٩٧.

** تشمل البيانات السنوات ١٩٩٠-١٩٩٨، إلا في حالة الجمهورية التشيكية حيث تشمل السنوات ١٩٩٣-١٩٩٨.

الجدول ٢ - العوامل الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف

العناصر الحاسمة الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة	أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة بحسب دوافع الشركات عبر الوطنية	العوامل الحاسمة في البلد المضيف
<ul style="list-style-type: none"> • حجم السوق ودخل الفرد • نمو السوق • الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية • أنصافيات المستهلكين في بلدان بعينها • بنى السوق 	<p>الف - البحث عن الأسواق</p> <p>باء - البحث عن الموارد/الوصول</p>	<p>أولاً - إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي • القواعد المتعلقة بالدخول والعمليات • معايير التعامل مع الفروع الأجنبية • السياسات المتعلقة بعمل الأسواق وبنيتها (لا سيما سياسات المنافسة والدمج والشراء) • الاتفاقات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر • سياسة التخصيص • السياسة التجارية (الحوافز الجمركية وغير الجمركية) والانسجام بين الاستثمار المباشر والسياسات التجارية • السياسة الضريبية <p>ثانياً - العوامل الحاسمة الاقتصادية</p>

	جيم - البحث عن الكفاءة	ثالثاً- تيسير الأعمال التجارية
<p>تكاليف الموارد والأصول المدرجة في الفئة بـسأه ممدلة بحسب إنتاجية المورد من اليد العاملة</p> <ul style="list-style-type: none">• تكاليف المدخلات الأخرى، مثل تكاليف النقل والاتصال باقتصاد البلد المضيف ومنه وفي داخله وتكاليف المنتجات الوسيطة الأخرى• المضموية في اتفاق تكامل إقليمي سيساعد في إنشاء شبكات إقليمية من الشركات		<ul style="list-style-type: none">• تشجيع الاستثمار (بما في ذلك رسم الصورة المناسبة وأنشطة إيجاد الاستثمار وخدمات تيسير الاستثمار)• حوافز الاستثمار• تكاليف المضايقات (تتصل بالفساد والكفاءة الإدارية وما إلى ذلك)• المرافق الاجتماعية (المدارس التي تدرس بلغتين، وبنوعية الحياة، وما إلى ذلك)• الخدمات في مرحلة ما بعد الاستثمار

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي، ١٩٩٨: الاتجاهات والعوامل الحاسمة، صفحة ٩١ في النص الانكليزي.
